# الأحكام القضائية

بحث فى علم النفس القضائى . تأليف فرانسوا جورف باريس ١٩٥٢ ، ١٩١ ص

François Gorphe — Les Décisions de Justice. pp. 191. Presses Universitaires de France, Paris, 1952.

هذا الكتاب حديث يتضمن عرضاً شاملا لمسألة الحكم القضائى من الوجهة السيكولوجية ، معتمداً على البحوث المتفرقة التى قام بها علماء كثيرون فى هذا الشأن ، نذكر على سبيل المثال فى النمسا Gorres - Zacharias - Hans Gross وفى الولايات المتحدة Pound - Cardozo وفى إيطاليا Altavilla Wehli .

ومؤلف هذا الكتاب يدرس المسألة المذكورة آنفاً فى شىء من التوسع والتعمق ، فيبدأ بدراسة عملية الحكم عامة ، ثم يردفها ببحث فى العمليات المختلفة التى يمر بها القاضى للانتهاء إلى منطوق الحكم . وهذه العمليات هى : عرض النزاع ، وتحديد الوقائع ، واقتناع القضاة ، وتطبيق القانون وإصدار الحكم .

ولا يتسع المقام هنا لتتبع هذه التحليلات ، إلا أننا سنكتفى بالإشارة إلى مجمل القول فى هذا الموضوع .

وأهم خطوة يخطوها المؤلف فى هذا البحث هو أن النطق بالحكم يستلزم صياغته ، والصياغة موضوع علمين : علم النفس وعلم القانون .

فالحكم القضائى ليس مجرد قياس منطقى ، أو مجرد وضع علاقات عامة بين الواقع . إذ الواقع أن منطوق الحكم بالغ ما يبلغ من الدقة لن يمحو البواعث النفسية المبثوثة فيه ، ومن ثم ينكر المؤلف أن يجرى القاضى فى أحكامه على أساس رياضى ، وينكر جواز اتخاذ القياس المنطقى مبدأ أول وأخير . نعم ، إن العقل قوة استدلالية تستنبط النتائج من المقدمات ، ولكن العقل قابل لأن يميل ويحيد عن الاستنباط الدقيق لأن الإرادة مبدأ الميل والحيادة .

الحكم القضائى إذن يتم بتفاعل دقيق بين الإرادة والعقل . وفى آن واحد بعينه

تقف الإرادة والعقل عند حكم معين بما لها من قدرة على التوجيه ، ولولا هذا التوجيه لما حكم أصلا . فتربية الإرادة إذن جزء لا يتجزأ من تربية العقل وتثقيفه . وهذه التربية كفيلة بأن تحقق التكامل بين قوى النفس .

ونخلص من ذلك إلى أن القاضى ليس عالماً رياضياً ، فأحكامه أقرب إلى الأحكام التقويمية منها إلى الأحكام التقريرية . ولكنه يتميز عن الرجل السياسى فى أنه يلزم الوضعية فى أحكامه ، ويلزمه أيضاً دراسة الحالة الخاصة المعروضة عليه فى ضوء أحكام أخرى تقابلها وتضاهيها .

ويخلص المؤلف من ذلك أيضاً إلى أن القاضى — كغيره من بنى الإنسان — يجب أن يرجع إلى نفسه وينظر فى حالته . « اعرف نفسك » ذلك هو المبدأ هنا كما عند سقراط .

ألم تقرأ فى كتاب « المنهج » لديكارت « ليس كافياً أن يكون لنا عقل سليم ، بل المهم أن نستخدمه استخداماً طيباً » .

إلا أن هذه النتائج قد يكون مردود عليها بأن مشرع القانون أراد أن يقلل من تدخل البواعث النفسية فاشترط تعدد القضاة فى القضية الواحدة ، واشترط تسلسلا فى المحاكم مبتدئاً بالمحكمة الابتدائية وتليها المحكمة الاستئنافية — وهذه تعرض عليها القضايا التى يرى فيها أحد المتنازعين انحيازاً إلى جانب الباطل دون الحق وأخيراً محكمة النقض ، وهذه مهمتها مراقبة تطبيق القانون .

ومهما يكن من أمر هذا الرد ، فالكتاب وإن لم يبلغ الكمال فى العمق وفى استخدام المنهج التجريبى إلا أنه محاولة قيمة فى الربط بين علم النفس وعلم القانون. وهو يعتبر خدمة جليلة يقدمها المؤلف لعلماء القانون ورؤساء النيابة والقضاة . ولا شك فى أنهم سيفيدون كثيراً من مطالعته .

مراد وهبه

## الكتب المهداة إلى المجلة

التربية الجنسية : تأليف سيرل بينى وترجمة الأستاذ محمد رفعت رمضان والأستاذ نجيب اسكندر إبراهيم ومراجعة الدكتور إسحق رمزى . ٣٤٧ ص . دار المعارف بمصر .